



CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الجلسة 34
مداخلة شفوية مشتركة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الحق، مركز الميزان لحقوق الإنسان،
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
20 مارس، 2017
تقديم: يارا جلاجل
شكرا سيدي الرئيس،

نعلمكم أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية قد مددت قرار الاعتقال الإداري الصادر في ديسمبر 2016 لمدة 6 أشهر إضافية، ضد الصحفي والمنسق الإعلامي في مؤسسة الضمير حسن الصفي، الذي أعتقل قبل 11 شهرا لدى عودته إلى فلسطين قادمًا من اجتماع في بيروت، وبعد استجوابه لمدة 40 يوما أخضع للإعتقال الإداري الذي يمكن ان يجدد الى ما لانهاية ، وكان ذلك بالإستناد إلى أدلة سرية لا يمكن الطعن فيها خلال محاكمة عادلة.

وقامت كذلك قوات الإحتلال بإعادة إعتقال الصحفي محمد القيق في 15 يناير 2017، الذي خاض إحتجاجا على اعتقاله الإداري و تعذيبه في وقت سابق اضرابا عن الطعام لمدة 94 يوما، ويذكر أن ما يقارب عن 23 صحفيا فلسطينيا يقعون اليوم في السجون الاسرائيلية، 6 منهم معتقلين إداريا.

ونلاحظ كذلك أن قوات الإحتلال كثفت خلال الأشهر الأخيرة من انتهاكاتها ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال ممارسة الاعتقالات التعسفية والمضايقات عند نقاط التفتيش ومنع السفر وعديد القيود المفروضة عند التنقل، حيث رصد المقرران الخاصان ميشيل فورست ومايكل لينك في مناسبتين "ديسمبر 2016 و مارس 2017"، تزايد الإنتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيون المدافعون عن حقوق الإنسان.

هذا إلى جانب أن الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 101 الصادر في أغسطس 1967 يجرم معظم أشكال النشاط المدني الفلسطيني، بما في ذلك تنظيم المظاهرات والمشاركة فيها و التواجد في التجمعات و رفع الأعلام وأي شعارات سياسية.

بالإضافة إلى ذلك، يجرم الأمر العسكري أي عمل من شأنه التأثير على الرأي العام ويعتبره "تحريض سياسي"، مما يؤدي للاستهداف الشخصي والاعتقال المتواصل للمدافعين عن حقوق الإنسان والشخصيات الاعتبارية الفلسطينية كرؤساء البلديات و المعلمين و الصحفيين وأعضاء اللجان الشعبية من أجل اسكاتهم.

ومؤخرا، تم إلقاء القبض على صلاح خواجه الناشط في حملة "وقفوا الجدار" بتاريخ 26 أكتوبر 2016، كما اعتقل عيسى عمرو من حركة الشباب ضد المستوطنات و المحامي فريد الأطرش في 29 فبراير 2016 لمشاركتهم في مظاهرة سلمية.

ويتعرض العاملون في المنظمات الحقوقية الفلسطينية لعدد الإنتهاكات من قبل سلطات الإحتلال كالترهيب والتهديد، واستهدف ذلك كل من مؤسستي الحق ومركز الميزان لعلهما المرتبط بالمساءلة وضمان العدالة الدولية.

نجدد دعوتنا كمنظمات حقوقية إلى أعضاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كل دولة على حدة للعمل بشكل فردي وجماعي واستخدام نفوذهم من أجل ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في فلسطين.